مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٢٤**

الخميس، ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شركين	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فريكي
	بنما	السيد آرياس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	نانا إفاه أبنتنغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد غاياما
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وولف

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

07-22080 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال.

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالروسية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. أعطي الكلمة للسيد غمباري.

السيد غمباري (تكلم بالانكليزية): قدم الأمين العام السابق، السيد كوفي عنان، تقريره الأخير بشأن هذا الموضوع (S/2006/956) إلى المجلس في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وهذه الإحاطة الإعلامية ستغطي الأحداث التي جرت بعدئذ، في فترة شهدت مستويات عالية من الاضطراب والمعاناة، مقرونة بشعور متجدد بإلحاح دولي لإيجاد مخرج سياسي، كما دللت زيارات الوزيرة كوندوليزا رايس والممثل السامي خافيير سولانا إلى المنطقة، والاجتماع المقترح للمجموعة الرباعية في واشنطن في ٢ شباط/فبراير، والاجتماع الثلاثي المحتمل انعقاده في وقت مبكر بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت والوزيرة رايس. وتشجعني أيضا تقارير تفيد أن وزيرة الخارجية ليفني ستجتمع قريبا مع الرئيس عباس في دافوس. كما أن جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي يشاركان في السعي إلى إجراء حوار متجدد وذي مصداقية نحو حل لهذا الصراع المستعصي.

وما زال الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت، يعملان جاهدين لتخفيف حدة التوتر والمضي قدما نحو استئناف الحوار السياسي. كما أن وقف إطلاق النار الذي اتفق عليه في غزة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر لا يزال قائما، على الرغم من أنه، بحسب المسؤولين الإسرائيليين قام متشددون بإطلاق أكثر من ١٠٤ صواريخ على جنوب إسرائيل خلال الشهرين الماضيين. وفي مواجهة هذه الهجمات، أظهرت الحكومة الإسرائيلية قدرا كبيرا من ضبط النفس، وهذا أمر يسجل لها. ووقف إطلاق النار، رغم مثالبه، قد خفف حدة العنف كثيرا، ونحن نشجع الطرفين على محاولة استثمار ذلك.

لكن وقف إطلاق النار لم يمتد ليشمل الضفة الغربية. ففي الحقيقة، تتواصل بانتظام عمليات القبض على الفلسطينيين المطلوبين أو قتلهم في المراكز السكانية بالضفة الغربية، كما تجلى في غارة قوات جيش الدفاع الإسرائيلية على مدينة رام الله في ٤ كانون الثاني/يناير، حيث قتل خمسة فلسطينيين وجرح ٣٥ آخرون. وخلال الفترة قيد الاستعراض قُتل ٢٨ فلسطينيا وجرح أكثر من ١٣٠ آخرين في عمليات عسكرية إسرائيلية، بينما جُرح ١٠ إسرائيليين على أيدي متشددين فلسطينيين.

وتتواصل الجهود التي تقودها مصر للتوصل إلى ترتيب يكفل الإفراج عن العريف الإسرائيلي الذي وقع في الأسر في الصيف الماضي، وعن السجناء الفلسطينيين لدى إسرائيل، لكن هذه الجهود لم تتمخض عن نتائج بعد.

ومع ذلك، اجتمع الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت في القدس في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر. واتفقا على

إحياء اللجان المشتركة التي أُنشئت بموجب تفاهمات شرم الشيخ، وعلى استئناف عمل اللجنة الأمنية الرباعية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ومصر والولايات المتحدة. وتعهد رئيس الوزراء أولمرت بأن يحول إلى مكتب الرئيس عباس مبلغ ١٠٠ مليون دولار من أصل ما يزيد على نصف بليون دولار من عوائد الرسوم الجمركية الفلسطينية التي تحتجزها إسرائيل. كما وافق على تكثيف الجهود لتحسين أوضاع المعابر بين قطاع غزة وإسرائيل؛ وتخفيف الإجراءات على عدد من نقاط التفتيش في الضفة الغربية، وإزالة عدد من حواجز الطرق.

ويجري تنفيذ هذه التفاهمات ببطء. فقد حولت إسرائيل، في الأيام القليلة الماضية، مبلغ الـ ١٠٠ مليون دولار. وأفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتخفيف طفيف في تشغيل عدد قليل من نقاط التفتيش في الضفة الغربية، لكن الإزالة المنتظرة لحواجز الطرق لم تتحقق بعد.

ويتعين تحسين وضع المنافذ والمعابر. ففي الأيام الـ ١٦ الأولى من عام ٢٠٠٧، كان معدل الصادرات من معبر كارني نحو ٤٦ شاحنة يوميا. وهذا تطور إيجابي، لكنه لا يشكل سوى ١١ في المائة من هدف اتفاق التنقل والعبور بمعدل ٤٠٠ شاحنة يوميا. وإننا نشجع المزيد من التقدم على هذا الصعيد. وخلال الفترة نفسها، افتتح معبر رفح بصورة أساسية للحجاج، ولمدة تقتصر على ٣٢ في المائة من الساعات المقررة لفتحه. وأخيرا، لم يسجل أي تحسن ملحوظ في تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية. وبحسب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، يمثل عدد الحواجز الموجودة على الأرض حاليا - ٥٢٧ حاجزا - بزيادة بنسبة ٢٥ في المائة عما كان عليه عام ٢٠٠٦.

ووافقت حكومة إسرائيل على إعادة تسكين ٣٠ أسرة كانت أجليت عن غزة عام ٢٠٠٥ في مستوطنة تقع في عمق وادي الأردن؛ وتشكل إعادة التسكين هذه خرقا لخريطة الطريق. وقد جُمد هذا القرار بعد الاحتجاجات الدولية عليه، لكن النشاط الاستيطاني مستمر. وبحسب شخصيات إسرائيلية رسمية، ارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية، باستثناء مستوطني القدس الشرقية، بنحو ٦ في المائة منذ عام ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، بقيت تعهدات الحكومة بإزالة مواقع متقدمة بدون تنفيذ، فيما يتواصل بناء الجدار العازل فوق الأرض الفلسطينية المحتلة، على الرغم من فتوى محكمة العدل الدولية.

وفي هذا السياق، من المهم الإشارة إلى أن الحوار الإسرائيلي - الفلسطيني الناشئ قد تعقد بسبب الوضع السياسي الداخلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل.

ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، تأرجح المؤشر بين الصراع الأهلي المتفاقم والجهود المتجددة لتعزيز الوحدة الوطنية. وقد احتدم التوتر بين الفصائل ليبلغ مستويات حادة في منتصف كانون الأول/ديسمبر، ثم مجددا في مطلع كانون الثاني/يناير. وشملت الحوادث المؤسفة قتل ثلاثة أطفال بينما كانوا في طريقهم إلى المدرسة؛ وتبادل إطلاق نار بين مسلحين عند معبر رفح، بينما كان رئيس الوزراء هنية عائدا من جولة في عدد من دول المنطقة؛ وحصارا حول منزل أحد المسؤولين في غزة، أسفر عن مقتله مع آخرين. وبالإجمال، قتل ٤٣ شخص في صراع داخلي فلسطيني - فلسطيني خلال الفترة قيد الاستعراض، أي نحو ضعف عدد الذين قتلوا في عمليات عسكرية إسرائيلية.

وترافق العنف الداخلي مع تصعيد الخطاب السياسي السلبي وتهديدات وتعزيزات لقوات مختلف الفصائل. وأعلن الرئيس عباس أن القوة التنفيذية الخاصة المرتبطة بحماس، بإمرة وزارة الداخلية، هي قوة غير قانونية ما لم تندمج في القوات الأمنية القائمة فورا. واحتدم التوتر أيضا في أواخر كانون

الأول/ديسمبر. ودعا الرئيس إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية مبكرة، إلا إذا أمكن الاتفاق على حكومة وحدة وطنية. إلا أنه في كل مرة يكاد القتال بين الفصائل يخرج عن السيطرة، كان الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية يتمكنان من الوصول إلى تفاهمات لتخفيف حدة التوتر، وهذا تطور إيجابي.

وتواصلت الجهود لتشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، شاملة حوارا في غزة ودمشق. ويبدو أن المسائل الخلافية الأساسية تتعلق بسيطرة وزارة الداخلية وقوة اللغة الداعية إلى الالتزام بالقرارات العربية والدولية. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن زعيم حماس المنفي خالد مشعل، الذي يرفض إقرار الاعتراف بإسرائيل، أبلغ وسائط إعلامية مؤخرا أن وجود إسرائيل حقيقة واقعة، وأنه إذا أقيمت دولة فلسطينية داخل حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ''ستبقى هناك دولة تدعى إسرائيل وهذه حقيقة واقعة''.

وقد اجتمع الرئيس عباس مؤخرا مع الرئيس السوري بشار الأسد في دمشق، كما اجتمع لاحقا مع خالد مشعل. وصدر بيان مشترك بعد لقائه مع مشعل، يشير إلى أن تقدما قد أحرز نحو تشكيل حكومة وحدة وطنية، ويدعو إلى إنهاء الاقتتال الداخلي. ورفض البيان أيضا فكرة الدولة الفلسطينية المؤقتة بحدود مرحلية. وأكد الرئيس عباس لاحقا أن الانتخابات المبكرة ما زالت واردة إذا لم يتم تشكيل حكومة وحدة وطنية.

أما بالنسبة للتطورات السياسية الإسرائيلية، فهناك عدد من الفضائح السياسية والتطورات الأخرى التي تزيد من حدة الصعوبات التي تواجهها حكومة الائتلاف في وضع وتنفيذ جدول أعمال واضح. فقد استقال رئيس أركان قوات جيش الدفاع الإسرائيلي، دان حالوتس، ولا يزال التحقيق الرسمي جاريا حول مسار الحرب مع حزب الله في الصيف الماضي. واستمرت الحملة لانتخاب رئيس لحزب العمل، الشريك الثاني في الائتلاف، استعدادا للانتخابات التحضيرية في أيار/مايو. ويناقش عدة وزراء كبار علنيا آراءهم ومخططاتهم بشأن كيفية المضي قدما في العملية السياسية. ويبرز ذلك كله الاهتمام الإسرائيلي المتزايد بمعالجة الصراع من خلال المفاوضات، كما يبرز الانقسامات الداخلية حول كيفية القيام بذلك.

غير أن من دواعي سروري أن أبلغكم بتكثيف القادة على الصعيدين الإقليمي والدولي لمشاركتهم على الساحة الإسرائيلية الفلسطينية. وقد جرت مشاورات بين عدد من البلدان في المنطقة، من بينها اجتماع الرئيس مبارك مع رئيس الوزراء أولمرت في ٤ كانون الثاني/يناير.

وشهدت الذكرى السنوية الخامسة عشرة لمؤتمر مدريد لعام ١٩٩١ انعقاد مؤتمر برعاية المنظمات غير الحكومية، شاركت فيه بعض الشخصيات البارزة على الصعيدين الإقليمي والدولي وبعض كبار المسؤولين الأوروبيين ومسؤولي الأمم المتحدة. وناقش الحاضرون بعض الخيارات لمحاولة إحراز تقدم نحو إبرام اتفاق بشأن الوضع الدائم وتحقيق سلام شامل بين العرب وإسرائيل.

وقامت وزيرة خارجية الولايات المتحدة كوندوليزا رايس بزيارة المنطقة مؤخرا، كما أسلفت، وأعلنت أنها ستجمع قريبا بين رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس ليناقشا ''الأفق السياسي''. وأعربت عن التزامها بمعالجة الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، وبأهمية تنشيط المجموعة الرباعية. وقام الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا بزيارة المنطقة أيضا في الأسبوع الماضي، كما سبق أن ذكرت. وسيحضر الأمين العام اجتماعا يعقده الأعضاء الأساسيون في المجموعة الرباعية يوم ٢ شباط/فبراير في واشنطن العاصمة، كما التقى مبعوثو المجموعة بالأمس في باريس. ودعت حكومة سورية علنا في

الأشهر الأخيرة إلى استئناف المفاوضات مع إسرائيل. وينبغي أن أضيف إلى ذلك أن الصحف الإسرائيلية نشرت في ١٦ كانون الثاني/يناير تفاهمات على اتفاق للسلام بين إسرائيل وسورية، تم التوصل إليها على ما يفترض من خلال مبادرة خاصة. وقد نفت حكومتا إسرائيل وسوريا بشدة أي صلة رسمية لهما بتلك المبادرة.

وفيما يتعلق بالمعونة والحالة الاجتماعية – الاقتصادية، أود الإشارة إلى أن اليوم يشهد انقضاء عام كامل على مجيء الانتخابات التشريعية الفلسطينية بحكومة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس إلى الحكم، الأمر الذي أدى لإعادة تقييم برامج المانحين وتجميد إسرائيل للتحويلات المالية. ومع ذلك ينبغي التنويه بأن المعونة الدولية للفلسطينيين قد زادت في الواقع، أما الأمر الذي اختلف فهو أن تلك المعونة يتجاوز معظمها الحكومة الفلسطينية.

وتشير تقديرات صندوق النقد الدولي إلى أن الجهات المانحة قدمت في العام الماضي ما يزيد على ٧٠٠ مليون دولار على سبيل دعم الميزانية. وجاء أكثر من نصف هذا المبلغ من الدول الأعضاء في الجامعة العربية عن طريق إسهامات مباشرة لمكتب الرئيس. وجاء المبلغ الباقي أساسا من المانحين الغربيين عن طريق الآلية الدولية المؤقتة والهبات الثنائية. والآلية الدولية المؤقتة، التي صممت لتقديم الدعم الطارئ للقطاعات الاجتماعية هي الآن في الشهر السابع من عمرها وقد صرفت حتى الآن ٢٦٦ مليون دولار. ووجه المجتمع الدولي كذلك مبلغ ٤٥٠ مليون دولار للفلسطينيين، أي ما يعادل ١١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني تقريبا، على هيئة برامج إنسانية لازمة للإبقاء على الحياة، وذلك من خلال الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

وبلغ مجموع المساعدات المقدمة للفلسطينيين في العام الماضي نحو ١,٢ بليون دولار، ولا يشمل ذلك الأموال المحوّلة إلى حكومة السلطة الفلسطينية أو حماس من الجهات المانحة الإقليمية. وهذا يمثل زيادة تقارب نسبتها ١٠ في المائة في المعونة عن عام ٢٠٠٥. وتضاعفت المساعدات الإنسانية وحدها منذ عام ٢٠٠٤، واتخذت بصفة رئيسية شكل معونات غذائية وبرامج للنقد لقاء العمل. بيد أن نصيب الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي تراجع بنسبة ٨ في المائة على الأقل في العام الماضي. وارتفعت مستويات الفقر بنسبة ٣٠ في المائة. أما المؤسسات العامة التي أنشأناها نحن أعضاء المجتمع الدولي فقد أضعفها بشدة الافتقار إلى الأموال التي تعينها على العمل وأزمات الطاقة والأضرار العسكرية.

ويُبرز تدهور الحالة على أرض الواقع حدود ما يمكن أن تنجزه المساعدات الدولية. فما لم يتوافر مزيد من حرية الوصول والتنقل وما لم توجد العملية السياسية التي تصل بالأطراف إلى حل يتمثل في قيام دولتين، فإن أقصى ما يمكن للمعونة أن تحققه هو احتواء انتشار المظالم والقلاقل، وذلك لفترة محدودة من الوقت. وتدل تجربة العام الماضي على أن هذا النوع من الاستثمار تتناقص عوائده بسرعة.

وإذا انتقلنا إلى لبنان، فالأمين العام يحضر اليوم مؤتمر باريس الثالث، حيث سيؤكد مجددا دعم الأمم المتحدة القوي للبنان ويحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها للعودة إلى الحوار وكسر الجمود السياسي المؤدي إلى الشلل.

وكانت المظاهرات التي بدأت في بيروت يوم ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ سلمية إلى حد كبير حتى يوم الثلاثاء الماضي، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وفي أعقاب نداء وجهته المعارضة للقيام بإضراب عام، نشبت في الشوارع مواجهات، عنيفة في كثير من الأحيان، بين آلاف اللبنانيين من الفصائل السياسية المتناحرة. ولم تفلت سوى مناطق قليلة من القلاقل التي خلفت ثلاثة قتلى وأكثر من ١٠٠ مصاب على الأقل، بعضهم بإصابات خطيرة. وقطعت

الطرق الرئيسية في أنحاء البلاد، ولا سيما في بيروت ومطارها، عن طريق حرق الإطارات وإقامة الحواجز الترابية. وعاد إلى بيروت هدوء مشوب بالتوتر أمس بعد اتخاذ المعارضة قرارا بوقف الإضراب، ولكن التوترات ما زالت حادة. بيد أن المعارضة ذكرت أنه سيكون هناك مزيد من التصعيد ما لم ترضخ الحكومة لمطالبها.

وأظهرت أحداث ٢٣ كانون الثاني/يناير مدى السهولة التي تتحول بها التوترات السياسية إلى أعمال عنف. ويساورنا قلق بالغ إزاء هذه الأخطار وأثرها على استقرار لبنان وأمنه، وتذكر جميع الأطراف أنها ترغب في المحافظة عليه. وما زلنا على اتصال بجميع الأطراف، ونشجع على العودة سريعا إلى الحوار، ونؤيد الجهود المبذولة حاليا، بما فيها جهود جامعة الدول العربية وأمينها العام عمرو موسى، لإقناع الزعماء بالتراضي وتوافق الآراء.

وقد عاد الاستقرار بشكل عام إلى جنوب لبنان بسبب نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة المعززة والقوات المسلحة اللبنانية، اللتين ما زالتا تحتفظان بمستوى رفيع من التعاون بينهما. ويؤدي الجيش اللبناني الآن دورا حاسما في الجنوب وفي بيروت وبقاع البلد الأخرى، بما فيها حدود لبنان الشرقية والشمالية. وهذا يزيد من أهمية تقديم الدعم الذي وعد المجتمع الدولي به الجيش، وتقديمه على وجه السرعة.

وتقيم القوة المؤقتة علاقات جيدة مع قوات الدفاع الإسرائيلية. بيد أن الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني ما زالت مستمرة. وهذا يضر بمصداقية كل من القوة المؤقتة والقوات المسلحة اللبنانية. ونحث إسرائيل مرة أخرى على وقف تلك الانتهاكات.

وما زال المدنيون يتعرضون للقتل والإصابة من جراء الذخائر العنقودية التي أسقطت على لبنان خلال صراع العام الماضي. وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر، أدت الحوادث إلى وفاة ثلاثة أشخاص وإصابة ٢١ آخرين، من بينهم خمسة أطفال واثنان من العاملين البلجيكيين بحفظ السلام. وتواصل الأمم المتحدة برنامجها لتحديد الذخائر غير المنفجرة بجنوب لبنان وإزالتها. وحتى اليوم، تم تحديد ٨٤٠ موقعا منفردا أصيب كل منها بقنابل عنقودية على الأقل، وكل موقع مصاب منها يحتوي على ما يقدر بالمئات من فرادى القنابل الصغيرة أو الذخائر الفرعية.

وقد عُيِّن الأمين العام اللواء كلوديو غرازيانو الإيطالي قائدا للقوة المؤقتة خلفا للواء ألان بيليغريني. ومن المقرر أن يقام احتفال تسليم القيادة يوم ٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن أحدا منا هنا في هذه القاعة أو خارجها أو في أي مكان من العالم لا يسعه أن يمر بعام آخر كالعام الماضي الذي شهدناه في لبنان والشرق الأوسط. لذلك، لدينا اعتقاد راسخ بأن استئناف العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين له أولوية واضحة. ويشجع الأمين العام الزعيمين على تعزيز ما أحرز من تقدم حتى الآن بتنفيذ الاتفاقات والبدء بالتصدي للقضايا الأساسية في هذا الصراع.

ويلزم التوصل إلى حلول عاجلة للجمود السياسي سواء فيما بين الفلسطينيين أو في لبنان. ويشجع الأمين العام الزعماء في كلا السياقين على التغلب على خلافاتهم وإيجاد طريق للتقدم يخدم مصالح شعبيهما. فلا يتحمل لبنان، كما يدرك شعبه جيدا، مزيدا من التدهور. ويرى كثير من اللبنانيين أن أشباح الماضي القبيحة قد بدأت تطل من جديد. وتتحمل جميع الأطراف في رأينا مسؤولية مشتركة عن حل خلافاتها السياسية من خلال العملية الديمقراطية وعلى نحو سلمي، لكي تجنّب سكانها المزيد من القلق والمزيد من انعدام الأمن والمزيد من الاضطرابات.

ويجب أن تُرصد بحذر كذلك احتمالات إجراء حوار موسّع على الصعيد الإقليمي وأن يظل الباب مفتوحا لإجراء مناقشات قد تؤدي إلى سلام إقليمي وشامل أوسع

نطاقا. وقد ناقش الأمين العام مع كثير من محدّثيه كلا من الفرص المتاحة الآن لقطع خطوات حقيقية نحو السلام والعوائق الفعلية الملموسة التي يتعين اجتيازها. وهو يرى في اجتماع المجموعة الرباعية في الأسبوع المقبل فرصة هامة لرسم طريق للتقدم نحو تنشيط عملية السلام وتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية.

بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية استمرارا لمناقشتنا المتعلقة بهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.